قواعد انسجام الخطاب عند ميشال شارول (Michel CHAROLLES) وتجلياتها في الحديث النبوي الشريف، قراءة في حديث خطبة حجة الوداع.

د/نَسِيم بْن مَحْمُود بُوغَـرْزَة.

جامعة الامير عبد القادر

الْمُلَخَّصُ:

تحاول هذه الورقة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تعترض الباحث العربي في تحليل النصوص العربية التراثية وفق مناهج التحليل اللساني المعاصر، بالكشف عن أوجه المواءمة بينهما، وما يمكن أن يُستبعد أو أن يُستدرك من الإجراءات التحليلية. وسنقف عند أحد النماذج الأولى للتحليل النصي للخطاب، وهو نموذج اقترحه اللساني ميشال شارول سنة 1978م، يفترض فيه مجموعة من القواعد التي يمكن بها الكشف عن انسجام النصوص من الناحية الدلالية. وسيكون الإجراء التطبيقي على عينة من الأحاديث الطوال للطبراني، وهو حديث خطبة حجة الوداع لنستشفّ أهم النقاط التي يمكن اعتمادها في التحليل النصي، من جهة، وما يمكن إلحاقه بها، من جهة أخرى.

مقدمة:

قبل الخوض في قضية الانسجام لابد قبل ذلك من التنبيه على أن الكلام مبني أساسا على التسليم بخطية النص، والمقصود بخطيته أن نأخذ في الحسبان التتابع الذي تظهر فيه العناصر المكونة له. ومنه فإننا نجد أنفسنا أمام مسألة البنية الصغرى (micro-structruelle) والبنية الكبرى (macro-structurelle) أي ترابط نسيج النص من الناحية الشكلية والتماسك الدلالي من حيث المعنى. إلا أننا والحال هذه لا نرى كبير جدوى في التفريق بين البنيتين لشديد التماسك بل التلازم بينهما على الأقل في المستوى الخطابي.[1]

ويختلف الطرح العربي للمسألتين عن نظيره الغربي من حيث المبدأ التقعيدي والتحليل الإجرائي؛ للتسليم للأول بأن العربية قامت على حضارة نص بتمثُّله الدقيق كخطاب في الفكر اللساني الغربي، وإلا لما احتيج إلى مثل تلك التحليلات والحصر للقواعد التي يرجع إليها في الحكم على مقطع أو قضية بأنه نص/خطاب أم لا.

ومن هنا سنحاول الوقوف على نموذج لوضع قواعد للانسجام، ضمن جملة من المحاولات الكثيرة خاصة في البدايات الأولى للتحليل اللساني النصي. وسنختار نموذجا لميشال شارول (Michel CHAROLLES) ونشره في مقدمة عن مشكلات انسجام النصوص (des textes introduction aux problèmes de la cohérence). صاغ فيه مجموعة

---

[1] **مفتاح بن عروس، الاتساق والانسجام في القرآن، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص40.**

من القواعد يستند إليها في تحديد انسجام النص.

لإثبات نجاعة تلك الإجراءات التحليلية لابد من الوقوف عند مجموعة من المدونات السابقة للتقعيد لاستغلالها في الكشف عن مدى موائمة تلك القواعد للنصوص الفعلية الأسبق زمنيا، بدلا من النصوص التعليمية أو المصطنعة التي تخضع في بنائها إلى مراعاة إبراز الظاهرة محل الدرس.

1- قاعدة التكرار:[1]

المقصود بالتكرار وجود عناصر تكرارية تعطي طابع الاستمرارية في الخطاب، من جهة، والتدرج المتجانس والمستمر، من جهة أخرى، كما تمنع القطيعة بين القضايا المتتالية في الخطاب الواحد. ولابد من التأكيد على أن التكرار اللفظي غير وارد مبدئيا في هذا الاختيار، خاصة إذا استحضرنا أن الترابط المطلوب بين متتاليات جملية لا بين عناصر جملة واحدة؛ لكون هذا الأخير قاصرا على الربط النحوي بالمفهوم الدقيق.

أما عناصر المحققة له فإن الإضمار (pronominalisation) هو أهم عنصر فيها، إضافة إلى التعريف، والاستبدال المعجمي، والتغطيات الافتراضية التي تفهم من النص بإحدى الدلالات الثلاث، يمكن تسميته بالعلاقات الدلالية؛ حيث يتعلق الفهم بمحتويات دلالية غير ظاهرة يبنيها المتلقي حتى يظهر الاستمرار.[2] ويمكن التمثيل لهذه العناصر بقوله تعالى: **(اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (النور–35)** حيث جمعت الآية صورا عدة؛ ففي كل جملة أو مقطع منها عنصر يربطه بالجملة المجاورة يتكرر هو نفسه بصورة أخرى؛ فمثلا لفظ الجلالة في أول الآية تكرر ضميرا في (**نُورِهِ**) أي كعنصر إحالي، وكانت (ال) التعريف في (الْمِصْبَاحُ–الزُّجَاجَةُ) عنصرا إحاليا على (مِصْبَاحٌ–زُجَاجَة) النكرتين، كما كانت (زَيْتُونَة) عنصرا مستبدلا من (شَجَرَةٍ).

غير أن التتابع الشكلي على مستوى النص الواحد لا يكفي في الحكم على انسجامه، فقد يكون النص متتاليا جمليا إلا أنه لا يدل في مفهوم النص أصلا، وإن طال، أي أن العنصر الإحالي شرط لصحة بناء النص، بحيث يبقى دائرا في كل الجمل المكونة للنص. ولنأخذْ مثلا تركيبا جمليا أورده السكاكي في مفتاحه، وهو: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَدَرَجَاتُ الْحَمْلِ ثَلَاثُونَ، وَكُمُّ الْخَلِيفَةِ فِي غَايَةِ الطُّولِ، وَمَا أَحْوَجَنِي إِلَى الِاسْتِفْرَاغِ، وَأَهْلُ الرُّومِ نَصَارَى، وَفِي عَيْنِ الذُّبَابِ جُحُوظٌ، وَكَانَ

---

[1] **Michel CHAROLLES : introduction aux problèmes de la cohérence des textes, L . F № 38, 1978, p14.**

[2] **Introduction aux problèmes de la cohérence des textes, p1.5**

جَالِينُوسُ مَاهِرًا فِي الطِّبِّ، وَخَتْمُ الْقُرْآنِ فِي التَّرَاوِيحِ سُنَّةٌ، وَإِنَّ الْقِرْدَ لِشَبِيهٌ بِالْآدَمِيِّ».[1] ويتضح منه أنه لا دلالة فيه مع كل هذا الطول، ويَعدُّ السكاكي العطفَ بين هذه الجمل لغير مسوغ (الذي هو الموضوع) مخرجا لصاحبه من زمرة العقلاء، وعد من السخافة والمسخرة والطرائف والنوادر.

2- قاعدة التدرج (méta-règle de progression)[2]

إذا كانت الاستمرارية قائمة على وجود عنصر دائم التكرار شكلا ومعنى أو معنى فقط فإن التدرج (progression) قائم على التدرج الدلالي أو التتابع المعنوي، أي أن الاستمرارية قائمة على الثبات في النص، في حين يتجه التدرج إلى التجدد والحركية،[3] ويمكن التعبير عنه بالدينامية الدلالية،[4] حيث يعد مبدأ تعلم اللغة في المدرسة السلوكية القائم على المثير والاستجابة أبسط تمثيل لهذا المبدأ، فتكون الاستجابة الأولى للمثير الأول مثيرا ثانيا، وتكون الاستجابة الثانية للمثير الثاني مثيرا ثالثا، وهكذا.[5] أما صورتها فتتضح في الآية السالفة من سورة النور، كما في التمثيل الموالي:

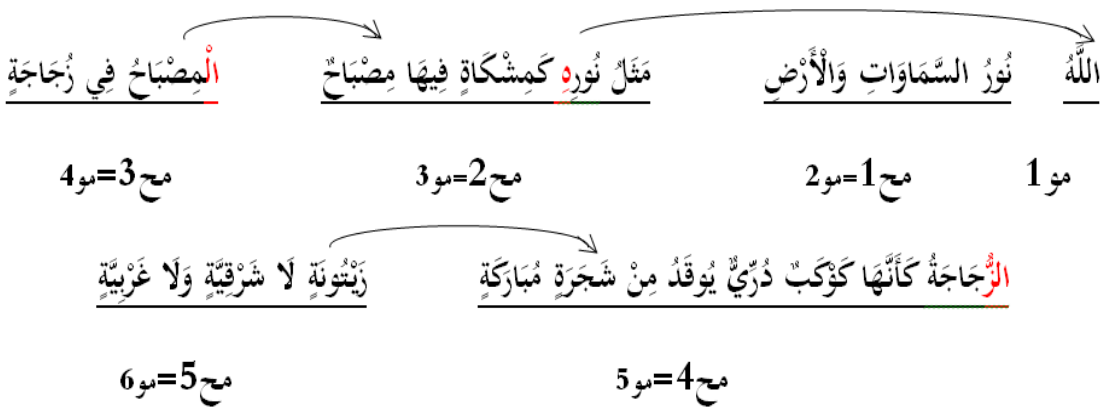

أي أن التتابع الدلالي للنص يسير وفق سلم تصاعدي بهذه الصورة:

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 1987م، ص270-271.

[2] **Introduction aux problèmes de la cohérence des textes, p20.**

ويصطلح عليه برينكر بسلمية الموضوعات، ينظر: كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، ط01، 2005م، ص74.

[3] **Introduction aux problèmes de la cohérence des textes, p21.**

[4] **l'ordre du texte, ELA 19 , paris , Didier**

[5] ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 26، وأحمد الطيب بنكيران، الخلفية الفلسفية للنظرية التوليدية، مجلة عالم الفكر، 1997، ص50.

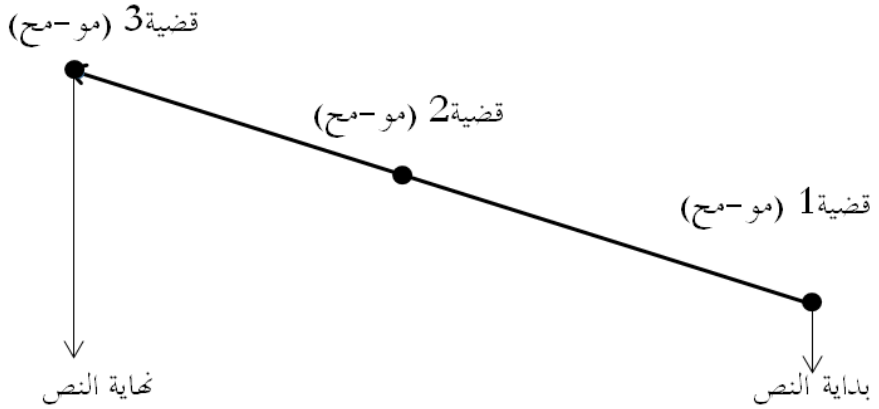

3- قاعدة عدم التناقض (méta–règle de non–contradiction)[1]

لابد من التنبيه على أن القول بالتناقض بمفهومه المنطقي بين قضايا النص منتف تمام الانتفاء من هذه الحيثية، إلا أنه لا ينفي وجود بعض الظواهر النصية أو القضايا التي تبدو في ظاهرها متناقضة؛ كاختلال التتابع الزمني في سير الأحداث، أو وجود عناصر جديدة بصورة إحالية لم يسبق الذكر إليها.[2] إلا أنها قابلة للتأويل دلاليا بتوجيهها بلاغيا في سياق الخطاب، بحسب القرائن الممكنة.[3]

وأول نوع من هذا التناقض هو يسميه شارول التناقض التلفظي (contradiction énonciative)[4] الذي يختل فيه التتابع الزمني بأن يكون متجها إلى الماضي مثلا في سرد قصة ثم يتم تحويله بإدراج زمن الحاضر أو المستقبل، أو أن يدرج في قصةٍ خطابٌ أو حوارٌ بين شخصياتها، وهذا النوع أقرب ما يكون إلى ما يسمى بالإدراج الزمني.[5]

أما التناقض الاستنتاجي والافتراضي (contradiction inférentielles) فهو الذي يفرض وجود تناقض بين عنصرين إحاليين بين قضيتين، كأن لا يتقدم ذكر العنصر المحال عليه في القضية الأولى ثم يدرج في القضية اللاحقة بصورة محيل لا عنصر جديد، أو أن يرد في القضية الأولى لفظ يحيل على زمن معين ينتفي به التخاطب بزمنٍ غيرِه بهذا التصور:

---

[1] **Introduction aux problèmes de la cohérence des textes, p22.**

[2] **للتفصيل في الإحالة لغير مذكور ينظر: روبرت دِي بوجراند، النَّصُّ وَالْخِطَابُ وَالْإِجْرَاءُ، تَرْجَمَةُ: تَمَّام حَسَّان، عَالَمُ الْكُتُبِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، ط1، 1998م، ص332 وما بعدها.**

[3] **من القرائن البلاغية: مثل الحقيقة والمجاز والالتفات، والبعد عن تفكيك النظم أو تشتيت الضمير. والقرائن المقامية: مثل حقيقة الواقع، والعرف اللغوي، والغرض، ومتشابه النظم، وربط الإحالة بالسياق.**

[4] **Introduction aux problèmes de la cohérence des textes, p23.**

[5] **وذلك حين تعرض أحداث قصة سابقة مثلا فيرد فيها الحوار والسؤال والأوامر والرجوع في الزمن بين الحاضر والماضي والمستقبل، ومن أظهر صورها ذكر حادثة ماضية في زمن لاحق كذكر قصة موسى عليه السلام في القرآن الكريم. فتصير حدثا داخل حدث.**

وأكثر ما يظهر هذا النوع في الالتفات والفصل اللذين يُحتاج في تأويلهما إلى قرائن دلالية تطلب مظانها في علم المعاني.[1]

كما يمكن أن يكون **تناقضا على مستوى العوالم وتمثلها**[2] بأن يظهر في النص معطى على غير الحقيقة كأن يكون من قبيل الظن أو الاحتمال (ربما) أو إمكانية الوقوع أو التمني أو الاستدراك.[3]

إلا أن هذا النوع من التناقضات إنما يحكم عليه بالتناقض **لفظيا فقط**، وإلا فإن السياق كفيل بدفع التناقض وبيان أنها عناصر داخلة لزوما في انسجام النص.

4- قاعدة العلاقة (méta-règle de relation)[4]

وهي العلاقة التي تقوم على وجود معطيات تسمح بفهم الخطاب وتأويله -إلى جانب العناصر الاتساقية طبعا-. ويمكن التعبير عنها بالحصافة، أو يمكن توسيعها إلى فهم المتلقي للنص من أجل إقامة علاقات دلالية بين عناصر النص المختلفة. وهنا ينتقل الدور من العناصر النصية إلى العنصر المتلقي للنص من أجل إدراج علاقات أو تقدير وجود عناصر رابطة -غير شكلية- بين قضايا النص أو أجزائه.

أما **المعالجة التطبيقية** فأننا لا نروم إسقاط مجموعة من القواعد النصية التي تقدم بعضها على النص الحديثي للحكم عليه بالانسجام،[5] بل إننا سنحاول استكناه مدى وجود تلك العناصر الواصفة للنص الحديثي من أجل الوصول إلى مدى نجاعة تلك القواعد، وإن شئنا قلنا مدى فاعليتها في تحليل النصوص.

وسيكون التطبيق على خُطْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، وهذا نص الحديث:

عَنْ أَبِي بَكَرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ فِي حِجَّتِهِ فَقَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْأَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ: ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ». ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى

([1]) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني بجدة، المملكة العربية السعودية، ط03، 1992م، ص222 وما بعدها.

[2] **Introduction aux problèmes de la cohérence des textes, p26.**

[3] مفتاح بن عروس، الاتساق والانسجام في القرآن، ص48.

[4] **Introduction aux problèmes de la cohérence des textes, p30.**

[5] خاصة إذا استحضرنا أنها قواعد مبنية على استقراء نسبي لمجموعة من النصوص النموذجية أو التعليمية.

ظَنَنَّا سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ ذُو الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَتِ الْبَلْدَةَ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضُلَّالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ مِنْكُمْ، فَلَعَلَّ مَنْ يُبَلِّغُهُ يَكُونُ أَوْعَى مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ».[1]

1. قواعد التكرار

إذا قسمنا نص الحديث بحسب مقاطعه فسنجد فيه تسعة مقاطع، كل واحد منها في قضية جزئية، هي:

1. إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْأَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ.
2. السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ: ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ.
3. «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ» قُلْنَا: بَلَى.
4. قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ ذُو الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى.
5. قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَتِ الْبَلْدَةَ؟» قُلْنَا: بَلَى.
6. قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا.
7. وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ.
8. أَلَا لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضُلَّالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ.
9. أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ مِنْكُمْ، فَلَعَلَّ مَنْ يُبَلِّغُهُ يَكُونُ أَوْعَى مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ.

أما **العناصر الإحالية** وأولها الضمير العائد على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الفاعل المضمر لكل من (فَقَالَ-فَسَكَتَ-سَيُسَمِّيهِ) والضمير في (أَنَّهُ) والضمير في (بَعْدِي بَلَّغْتُ). فالثلاثة الأولى تحقق مبدأ التطابق الزمني في الماضي

[1] **الأحاديث الطوال للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، ط02، 1404هـ/1983م، (319/01)** (الحديث:**60**).

كما يندرج معها معمول الناسخ في (أَنَّهُ). إلا أن التغير الزمني للخطاب يميل إلى زمن التكلم في (بَعْدِي-بَلَّغْتُ)، وهو ما يدخل تحت الإدراج الزمني للخطاب بأن يصير الخطاب من حكاية زمن إلى عرض حال دال الزمن الماضي. ويطلق عليه الأزهر الزناد مصطلح الزمن الإحالي، أي: الزمن الذي لا يرتبط مباشرة بالزمن المعطى الأولي، وإنما يرتبط بزمن مدرج داخل النص.[1]

أما العنصر الإحالي الثاني فهو العنصر العائد على الصحابة في مثل (قُلْنَا-ظَنَنَّا) في حال التكلُّم، و(دِمَاءَكُمْ-أَمْوَالَكُمْ-أَعْرَاضَكُمْ-عَلَيْكُمْ-يَوْمِكُمْ-شَهْرِكُمْ-بَلَدِكُمْ-وَسَتَلْقَوْنَ-فَيَسْأَلُكُمْ-أَعْمَالِكُمْ-تَرْجِعُوا-مِنْكُمْ-بَعْضُكُم) في حال الخطاب، والملاحظ أن انتقال العناصر الإحالية من التكلم إلى الخطاب هنا مثله مثل العائد السابق؛ ذلك أن الانتقال الخطابي للضمائر كان كليا، وفي هذه الحال يمكن اعتبار المقاطع السابقة مقطعين باعتبار الزمن؛ خطابي ومتكلم. إلا أن هذا الاعتبار أيضا لا يعني كون النص منسجما بالضرورة، خاصة إذا استحضرنا أن الانتقال الضميري لا يكون دائما لكل العناصر الإحالية، فقد ينتقل عنصر واحد أو أكثر وقد لا ينتقل، وهذا الانتقال لا يعني الدينامية في النص بل يعني الثبات باعتبار المحال عليه، أو إن صح القول باعتبار موضوع القضية لجزئية. (النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة الكرام).

وتظهر العناصر الأخرى للتكرار في شكل تدرج معنوي لقضية واحدة من العام إلا الخاص، وإن شئنا من الكل إلى الجزء؛ ففي قوله النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْأَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ: ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ**» تدرجٌ تنازلي؛ فالزمان جزؤه السَّنَةُ والسَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، ومن الاثني عشر شهرا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ؛ هي ذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ).

ويمكن الحكم على اثْني عَشَرَ شَهْرًا وذي الْقِعْدَةِ، وَذي الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّم، وَرَجَب بأنها عناصر استبدالية مما أُجْمِل قلبها مباشرة. ومن هنا تفرض هذه العلاقات الدلية (من الكل إلى الجزء) تتابعا لزوميا في تدرج الخطاب وانتقاله أو حركيته.

في حين أن التغطيات الافتراضية التي تفهم من النص بالعلاقات الدلالية فإنها غير ظاهرة يبنيها المتلقي، ذلك أن بداية الحديث تضع في الحسبان بعض الحيثيات التي لابد من فهم الحديث وفقها لزوما، ففي قول الصحابي (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ فِي حِجَّتِهِ) يفتح مجال التأويل والربط بين عناصر الخطاب ككل، وهي البيئة الزمانية (مكة) والبيئة الزمانية (شهر الحج ذو الحجة ويوم النحر).

وفي الشق الثاني من الحديث نلحظ أن الاستفهامات الثلاثة: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، «أَيُّ بَلَدٍ

[1] **الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ، ط01، 1993م، ص76-77.**

هَذَا؟» كانت متبوعة ببيان المستفهم عنه وتعريفه: (يَوْمٍ=يَوْمُ النَّحْرِ) (شَهْرٍ= ذُو الْحِجَّةِ) (بَلَدٍ= الْبَلْدَة). وهو ما يبقي الخطاب في استمرارية من الناحية الشكلية على الأقل. كما أن العناصر التخاطبية ظلت ثابتة على طول هذا المقطع وهم المخاطَبون (الصحابة)؛ كونهم الموجه إليهم المقصود.

2- قاعدة التدرج:

يَسير الخطاب السابق (الحديث) في تدرج موضوعي بعرض الزمن العام الذي يصور الموقف من جهة، بقرينة انقضائه (**اسْتَدَارَ**)، ويبيّن كيفية الدخول في سياق الحال الذي قيلت فيه الخطبة زمانا ومكانا؛ فتمّ البيان الزمني بالانتقال من الزمن/الدهر إلى السنة إلى الشهر إلى اليوم، ثم تحدد الموقف في أنه في البلد الحرام (**أَلَيْسَتِ الْبَلْدَةَ؟**)، لينتقل منها إلى بيان المآل بعد الحال بألا تُتعدى الحدود التي شرعت، ومِن أوجبِها الدماءُ والأموال والأعراضُ. وهنا لطيفة معنوية هي أن الشَّبَه أقيم بين سياق الحال واعتبار المآل من جهة الحرمة (البلد الحرام والشهر الحرام وحدود الحرام) وهي من أقوى الروابط المعنوية التي لا يمكن للتدرج المرسوم سابقا أن يقف عندها، كما أنها لم تستوعب كل النصوص حتى يحكم عليها بالشمولية.

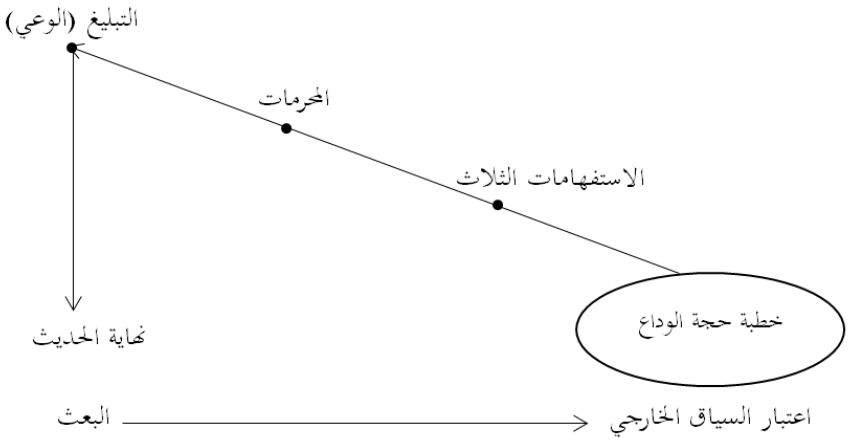

وما يمكن الوقوف عليه في باب التدرج أن الحديث قد جعل التدرج حلقيا بدءا من الخلق (الأزل) إلى السير في الحياة (الأوامر والنواهي الشرعية) وصولا إلى شمولية الشريعة ومآل العباد الذي أشير إليه في مطلع الحديث (**اسْتَدَارَ كَهَيْأَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**).

3- قاعدة عدم التناقض (méta-règle de non-contradiction)

أشرنا سابقا أن وجود انحرافات في المسار الزمني للخطاب لا يعني بالضرورة التناقض في تتابع أحداثه بل لابد من

وجود قرينة صارفة لهذا الانحراف أو تأويل سائغ يمكن اعتباره في التفسير،[1] وما يظهر في الحديث محل الدرس أن الانتقال من الخبر في ذكر الزمن إلى الاستفهام في السؤالات الثلاثة دونما رابط بين الأسلوبين يقتضي النظر في محمل هذا القطع – فيما يبدو – فحين نجد المقطعين:

10. (إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْأَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ: ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ)

11. («أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ ذُو الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَتِ الْبَلْدَةَ؟» قُلْنَا: بَلَى...).

متاليين دونما رابط لفظي أو معنوي ظاهر يفضي بنا إلى البحث عن مسوغ الجمع بين الأسلوبين، ومن هنا يمكن الاستعانة بآليات الفصل الوصل بين الجمل، وهو ما يسمى كمال الانقطاع لاختلاف الكلامين خبرا واستفهاما، من جهة، ومن جهة أخرى أننا يمكن فرض محذوفات بيانية أو توضيحية في نص الحديث باعتبار كونه حدثا زمنيا ماضيا، وأن ما فيه من الاستفهامات والأوامر والنواهي من قبيل المحكي في إطار ما كان، ومن هنا يفضي بنا الكلام إلى عرض ما سبقت الإشارة إليه من التناقض الاستنتاجي فيكون بيان الفقرتين السالفتين بهذا التقدير: كان رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد خَطَبَ فِي حِجَّتِهِ فَقَالَ (...) ثم سألَنا: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟...

أما النهي الوارد في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَلَا لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضُلَّالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) فهو من قبيل التناقض على مستوى تمثل العوالم؛ ذلك أن الرجوع عن الإسلام مما هو مناقض تماما للحال وللواقع، فالخطاب للصحابة (المسلمين). وإنما تحدد الرجوع إلى تلك الحال في تمثل العالم افتراضا لا حقيقة، خاصة إذا استحضرنا أنه تمثُّلٌ مسبوق بالتنبيه (أَلَا) والنهي (لَا تَرْجِعُوا) وبه انتفى أي تصور للتناقض الافتراضي.

أما وجود عناصر جديدة بصورة إحالية لم يسبق الذكر إليها فمنها حرمة الدماء والأموال والأعراض، ومنها السؤال عن الأعمال فيما مضى وفيما يُستقبل، ومنها التكرار الواقع في (كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَ) وهذا التوجيه إنما يتأتى من باب الدعوة إلى الاستبصار عند كل خطاب وارد، وطريقة الانصات لكل حكم نازل،[2] هذا

---

[1] **فان دايك، النص والسياق، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا للنشر، الدار البيضاء، المغرب، دط، 2000م، ص193–195.**

[2] **الكشَّاف للزمخشري، مذيل بحاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لابن المنير الإسكندري، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط03، 1407هـ، (351/04).**

من حيث المعنى المحمول عليه التكرير، أما من الناحية البلاغية فقد كرر تقريرًا لهذا المعنى في النفوس وتمكينه في القلوب وتأكيدا لخطورته.

وبقيت ملحوظة أخيرة في هذا المنحى؛ هي أن مثل هذه المحامل في تأويل الاختلال الزمني في الخطاب أو وجود أساليب بعينها كفيل بفتح الباب لأجل التوكيد على تعدد المحامل التفسيرية التي تمكّن قارئ النص أن يتأول مجموعة من العوالم فيبني عليها معانيَ وفهومًا، وتتجلى هذه الخاصية لمن له أدنى نظر في الشروح والتفاسير التي يفتح الله لأصحابها من الأبواب والتخريجات ما لا يفتحه لغيره.

خاتمة ونتائج:

– لا يمكن بحال أن نقول إن المحاولة الأولى لميشال شارول قد أرست قواعد ثابتة لا تقبل النقد أو الرد أو الزيادة، وإنما هي مستقاة بحسب النصوص التي كانت مدونة تحليل.

– تعد قواعد البحث في الدلالة حكما مسبقا –لزوما– على أي نص بأنه متسق شكلا؛ لأن البحث فيها قائم على تجاوز حدود الشكل.

– ما من جزئية من جزئيات هذا التحليل إلا وهي قابلة للزيادة والنَّقص بحسب التأويل من جهة، وبحسب الخطاب محل الدرس.

– تعد خطبة حجة الوداع نموذجا عمليا تتداخل فيه مختلف الأساليب الإنشائية والخبرية التي تمكن من تحليل نسيجه دلاليا، ثم إمكان حمل معانيه على توجيهات معنوية ومسوغات بيانية بحسب السياقات الممكنة.

– يمكن تعميم الحكم على الأحاديث النبوية في إمكان حملها على أوجه عدة، فهي نصوص حمالة أوجه من الناحية المعنوية على الأقل، كيف لا وقد أوتي جوامع الكلم، وبلغ الغاية في البيان.

– إن إسقاط القوالب الجاهزة على نصوص تحمل طابعا خاصا كالنصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية يحتاج إلى تدقيق وحذر شديدين؛ كون تلك القوالب لم تكن أول الأمر مستنبطة من هذه النصوص، اللهم إلا ما كان من العلوم العربية التي كان القرآن الكريم والحديث النبوي المصدر الأول لاستنباطها، كعلوم البلاغة والتفسير والنحو... وغيرها.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد الطيب بنكيران، الخلفية الفلسفية للنظرية التوليدية، مجلة عالم الفكر، 1997م.

2. الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب ، ط01، 1993م.
3. روبرت دِي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1998م.
4. سليمان بن أحمد الطبراني، الأحاديث الطوال، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، ط02، 1404هـ/1983م.
5. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود مُحَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني بجدة، المملكة العربية السعودية، ط03، 1992م.
6. فان دايك، النص والسياق، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا للنشر، الدار البيضاء، المغرب، دط، 2000م.
7. كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، ط01، 2005م.
8. محمود الزمخشري، تفسير الكشَّاف، مذيل بحاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لابن المنير الإسكندري، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط03، 1407هـ.
9. مفتاح بن عروس، الاتساق والانسجام في القرآن، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006م.
10. يوسف بن مُحَّد السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط02، 1987م.

المراجع الأجنبية:

11. Michel CHAROLLES : introduction aux problèmes de la cohérence des textes, L . F № 38, 1978.
12. SLAKTA , l'ordre du texte, ELA 19 , paris , .1975